آثار الفساد السلبية في التنمية الإقتصادية

حسن الياسري
بغداد

كنا قد تحدثنا في دراسة سابقة عن العلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية ، وتطرقنا إلى الاتجاه القائل بوجود آثار ايجابية للفساد في عملية التنمية الاقتصادية ، وذكرنا الحجج التي يركنُ إليها ، ثم قمنا بردّها وتفنيدها. أمّا اليوم فسنتكلم في الاتجاه الآخر القائل بأنَّ الفساد لا يُخلّف إلاّ آثاراً سلبيةً فحسب – الآثار السلبية للفساد في عملية التنمية الاقتصادية –.

فلقد تبيَّن أنَّ الاتجاه القائل بوجود بعض الآثار الايجابية للفساد في عملية التنمية الاقتصادية اتجاهٌ لا يستقيم ، ولا يمكن التسليم به ، أو الركون إليه. ولقد أمسى واضحاً أنَّ الاتجاه السائد في العالم هو الذاهب إلى أنَّ للفساد آثاراً سلبيةً في مختلف الصعد ، سياسيةً واقتصاديةً واجتماعية.

وفيما يتعلق بأثر الفساد السلبي في التنمية الاقتصادية ، وهو محلُّ البحث ، فقد بات جلياً حجم الأضرار الكبيرة والآثار الوخيمة التي يُخلّفها الفساد في التنمية الاقتصادية ، وأنه سببٌ رئيسٌ لإعاقة هذه التنمية واستنزاف موارد الدولة . وإنَّ بالإمكان إجمال أهم هذه الآثار بالآتي :

اولا- انخفاض الدخل القومي :
إنَّ منْ متحصّلات الفساد تهريب الأموالَ إلى الخارج ؛ وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل القومي سنوياً.

ثانيا- زيادة الإنفاق الحكومي :
يتّجهُ بعض المسؤولين الفاسدين نحو تشجيع الاستثمار الحكومي ، لا لأغراض التنمية ، بل للحصول على عوائد غير نظيفة تتمثل بالرشى والعمولاتً . ومن المعروف أنَّ المشاريع الاستثمارية التي تُقدم عليها الحكومة تُحمّلها الكَثير من النفقات ؛ فإذا تسرَّب الفسادُ إلى هذه المشاريع كان معنى ذلك حرمان المجتمع من الكثير من الإنفاق العام الذي كان بالإمكان توجيهه نحو قطاعات أخرى مهمة ، مثل الصحة أو التعليم ، وما شابه ؛ ما يفضي إلى عجز أكبر في الموازنة العامة !! وهذا الأمر لا يقتصر على الدول النامية فحسب ، بل يحدث في الدول المتقدمة كذلك .

ثالثا- ارتفاع معدل التضخم :
بالنظر لتدفق الأموال المصاحب للفساد ، وما يرافق ذلك من زيادة الأسعار ، والإنفاق البذخي ؛ فإنَّ ذلك سيفضي إلى ارتفاع معدل التضخم ؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية بالنتيجة .

رابعا- تمويل الحملات الانتخابية المصاحب للفساد :
من المعلوم أنَّ بعض الأحزاب السياسية وبعض الساسة يسعون دائماً للحفاظ على مراكزهم السياسية عبر الانتخابات .وإذْ تحتاج الانتخاباتُ إلى بذل المزيد من الأموال ؛ لذا تلجأ بعض الشركات المساهمة في عمليات الاستثمار إلى تمويل بعض الحملات الانتخابية لتلك الأحزاب والساسة ؛ بغية الإفادة من دعمهم في منح المزيد من المشاريع والتسهيلات ؛ وهذا كله ينعكس سلباً على التنمية الاقتصادية !!

خامسا- ارتفاع معدلات البطالة والفقر :
إنَّ ممّا لا ريب فيه أنَّ الفساد يفضي إلى تدنّي المستوى المعيشي للأفراد ، وزيادة أعداد الفقراء المهمَّشين ، وتركيز الثروة في أيدي قلة قليلة في المجتمع ، وهم المنتَفعون من الفساد ؛ وبالمحصّلة سيتسبَّب الفساد في ارتفاع معدلات البطالة والفقر ؛ إذْ إنَّ استشراء الفساد سيسهمُ في تقليل فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود في الحصول على نصيبهم من الوظائف والمعيشة.

سادسا- انخفاض عدد الوظائف النوعية في القطاع العام :
فضلاً عن أثر الفساد في ارتفاع معدلات البطالة والفقر ؛ فهو يؤدي كذلك إلى تدنّي عدد الوظائف النوعية في القطاع العام ؛ ذلك أنَّ ملاكات القطاع العام ، وبسبب شيوع الفساد ، سيصرفون جهدهم في البحث عن الطرق الملتوية المخالفة للقانون لغرض الحصول على الرشي والمكاسب غير المشروعة ، بدلاً من الاهتمام بتحسين الخدمة للمواطنين . وشيئاً فشيئاً سيتسبَّب ذلك في انخفاض نوعية الوظيفة في القطاع العام ، بل أكثر من ذلك ستتحوَّل بعض هذه الوظائف إلى عبء كبير على الدولة .

ضعف الاستثمار

سابعا- ضعف الاستثمار وعزوف المستثمرين :
غنيٌ عن البيان أنَّ الاستثمار يبحث عن البيئة المناسبة لإقامة المشاريع في الدولة ، فإذا وجدَ الفسادَ أمامَهُ ، وكان مستشرياً في عزوفه ، أو في الأقل في ضعف حجمه ، بل وفي تدنّي مستوى نوعيته . فالفساد يؤثر بشكل مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ؛ فهو يتسبَّب في زيادة التكاليف التي يتحملها المستثمر ، ويُقوِّض حكم القانون .

ولقد غدا معلوماً للجميع أنَّ الاستثمار حينما يروم التوجه إلى الدول المضيفة فهو يبحثُ ويسأل أولاً عن مدى وجود الفساد والبيروقراطية ؛ بناءً على أنَّ الاستثمار لا ينمو في البلدان التي يسود فيها الفساد وتشيع فيها الرشوة .

ومن الجدير بالذكر أنَّ بعض الدراسات التخصصية تشير إلى أنَّ العديد من الشركات في السنوات 2001- 2002قد أشهرت إفلاسها في هونغ كونغ وسنغافورة ؛ لأنَّ الشركات المنافسة لها دفعت رشىً أكثر منها للحصول على المشاريع ، بل إنَّ الرشوة تسبَّبت أيضاً – بحسب تلك الدراسات – بإفلاس ربع الشركات في هولندا وألمانيا ، وهكذا جرى في هذه المدة مع بريطانيا وامريكا التي أفلست فيها 20 بالمئة من الشركات ؛ وكل هذه الأرقام المرعبة والصادمة للكثيرين –منْ غير المتخصصين والمتابعين – لتؤكد صراحةً الأثر البيِّن للفساد في تدمير الاستثمار ، وإشهار إفلاس العديد من الشركات ؛ الناجم من التنافس بينها في دفع الرشى وسلوك طرق الفساد بغية الحصول على المزيد من الاستثمارات !!

وبناءً على ما تقدم يغدو صحيحاً قولنا إنَّ الفساد يعدُّ سبباً رئيساً لنفور الاستثمار أو ضعفه وعزوف المستثمرين ؛ وبالمحصّلة سيفضي ذلك إلى انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية .

ثامنا- انخفاض الإيرادات الضريبية :
عند تفشّي الفساد في القطاع الضريبي يقوم البعض بتقديم إقرارات ضريبية تُظهر وعاءً ضريبياً مزيَّفاً –غير حقيقي – . وبهذه الطريقة الزائفة يعرضون مَقدرةً منخفضةً غير حقيقية ؛ ويستتبع ذلك تخفيض حجم الضريبة التي تستوفيها الدولة من هؤلاء بسبب الفساد . وفي اتجاه آخر ثمة مكلَّفون آخرون أمناء يُقدّمون إقرارات ضريبيةً حقيقيةً ؛ ما يجعلهم يُسدّدون ضريبةً أكثر بكثير من تلك التي يُسدِّدها الضالع بالفساد ؛ وإنَّ ذلك كله سيولّد أثرين مهمين :

الأول : تخفيض حجم إيرادات الدولة المتحصّلة عن الضريبة .

الثاني : الإخلاَل بمبدأ العدالة الاجتماعية في تحمل الأعباء العامة ؛ إذ سيقوم البعض بتسديد ضريبة لا تتناسب مع حجم إيراداته الحقيقية ، في حين يقوم الآخر بتسديد ضريبة تتناسب مع إيراداته . وكل ذلكً سينعكس سلباً على مشاريع التنمية .

ثقة الفرد

تاسعا- زعزعة ثقة الأفراد بالدولة :
لعلَّ أخطر ما يمكن أنْ يُسبّبه الفساد من أثر في التنمية الاقتصادية ، بحسب تقديري ، يتعلق بزعزعة ثقة الأفراد والمواطنين بالدولة . و بيان ذلك أنَّ استشراء الفساد يفضي إلى شيوع ثقافة مجتمعية تنظر إلى بعض مظاهر الفساد كما لو كانت أمراً عادياً ، مألوفاً ، جائزاً ، حلالاً ، شطارةً ...الخ . إذْ سينظر البعض مثلاً إلى الرشوة كما لو كانت (حق) أو (إكراميَّة) أو (هدية ، والنبي قبل الهدية !) أو (صدقة) أو (تسهيل أمور) أو (قضاء حاجة) .. وما إلى ذلك منْ مصطلحات باتت مألوفةً اجتماعياً ، قد سوَّلها الشيطان لهم وزيَّنها في نفوسهم !!

وإذا وصل المجتمع إلى هذا المستوى من الانحدار تزعزعت ثقة الأفراد وضعفت بالدولة والقانون والنظام المالي والنظام المصرفي ؛ الأمر الذي قد يدفعهم إلى إخراج أموالهم خارج الدولة ، فيضعف الادخارُ والاستثمارُ ؛ وبالمحصّلة تنخفض مستويات التنمَية الاقتصادية !!

عاشرا – زيادة الإنفاق العسكري :
تشير بعض الدراسات التخصصية إلى وجود علاقة قوية بين الفساد ونسبة الإنفاقً العسكري ، إذْ إنَّ الدول التي يستشري فيها الفساد تميل إلى زيادة الإنفاق العسكري ؛ بسبب سعي البعض للإفادة الشخصية من هذا الإنفاق على حساب المصلحة العامة ، مغتنمين صعوبة الرقابة على هذا النوع منْ الإنفاق ، وحجمه الهائل مقارَنةً بغيره منْ أوجه الإنفاق ، فضلاً عن وجود السرّية لدى بعض الدول في هذا المقام . ولا ريب في أنَّ العلاقة ستكون سالبةً لا موجبةً بين هذا النوع من الإنفاق والنمو الاقتصادي .

وتأسيساً على كل ما تقدم يمكن القول إنَّ ما ذُكر آنفاً منْ آثار إنَّما يُمثّل أبرزَ الآثار السَلبيةً للفساد في التنمية الاقتصادية ، وليس كلها ، ولقد لمستم معظم هذه الآثار ورأيتموها رأي العين في البلد ؛ وإنَّ كلَّ هذه الآثار لتؤكد صراحةً وبالدليل القاطع أنَّ الفساد سببٌ رئيسٌ لإعاقة التنمية الاقتصادية وانخفاض مستوياتها .

□ رئيس هيئة النزاهة الاسبق

> غنيٌ عن البيان أنَّ الاستثمار يبحث عن البيئة المناسبة لإقامة المشاريع في الدولة ، فإذا وجدَ الفسادَ أمامَهُ ، وكان مستشرياً ؛ كان ذلك سبباً رئيساً في عزوفه ، أو في الأقل في ضعف حجمه ، بل وفي تدنّي مستوى نوعيته . فالفساد يؤثر بشكلٍ مباشرٍ في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي ؛ فهو يتسبَّب في زيادة التكاليف التي يتحملها المستثمر ، ويُقوِّض حكم القانون . ولقد غدا معلوماً للجميع أنَّ الاستثمار حينما يروم التوجه إلى الدول المضيفة فهو يبحثُ ويسأل أولاً عن مدى وجود الفساد والبيروقراطية ؛ بناءً على أنَّ الاستثمار لا ينمو في البلدان التي يسود فيها الفساد وتشيع فيها الرشوة .
> ومن الجدير بالذكر أنَّ بعض الدراسات التخصصية تشير إلى أنَّ العديد من الشركات في السنوات 2001-2002 قد أشهرت إفلاسها في هونغ كونغ وسنغافورة ؛ لأنَّ الشركات المنافسة لها دفعت رشىً أكثر منها للحصول على المشاريع ، بل إنَّ الرشوة تسبَّبت أيضاً -بحسب تلك الدراسات - بإفلاس ربع الشركات في هولندا وألمانيا ، وهكذا جرى في هذه المدة مع بريطانيا وامريكا التي أفلست فيها 20 بالمئة من الشركات ؛

فصول في جغرافية النزاعات والمصالحة

عبد الرضا سلمان حساني
بغداد

الجغرافية، كما تعلّمنا، هي دراسة أماكن للمدن والدول والقارّات وتفاصيل خطوط الطول والعرض وكذلك علاقة الشعوب مع عوامل البيئةالمحيطة بها وتصميم وتشكيل خرائط توضّح ذلك بضمنها تلك الخاصة بالنماخ والتضاريس وغيرها ضمن تفرّعات متخصّصة. وفي هذا الإلإطار تعدّدت حقول دراسية للجغرافية فشملت الجغرافية الطبيعيّة والسياسيّة والتشكّلات الجيولوجيّة والتوزيع السكّاني والجغرافية الإقتصاديّة والحياتيّة. وعندما يتعلّق الأمر بالترتيب المكاني للممارسات السياسيّة وإدراك متغيّراتها على أرض الدول ودور السياسة في تشكيل النماذج والعمليّات الجغرافيّة، يبرز هذا المقال بمضمونه وعنوانه الذي يعنى بنتائج العلاقات بين أبناء الشعوب فيما بينها من جهة وبينها ومتغيّرات البيئة في إعتبار آخر. وغالباً ماتؤول هذه النتائج الى عشوائيّة في العلاقات بسبب التشويب بدخول عوامل خارجية مهمّتها الأساسيّة هي استقطاب أبناء المجتمع الواحد بمختلف الدوافع المحتثّة وعوامل مساعدة تفرزها أنشطة دوليّة أو طبيعيّة مفاجئة أحياناً.إنّ أي حدث أو مجموعة أحداث سواء كانت بألوان التوافق أو الإختلاف لابدّ أن تتضمّنها خارطة مثلما هو الحال في دراسة علميّة أو حتى في بناء أفكار مشروع قصيدة شعريّة أو رواية أدبيّة. ومن هذا المفهوم كانت فكرة المقال في حدوث نزاعات في بقاع عديدة وعقد لقاءات مصالحة في أماكن أخرى بسبب عدم ملائمة أرض النزلعات لذلك بعدما كانت معطاءاً وآمنة على مدى عقود وربّما قرون.

سنتناول بعض نماذج هذه الخرائط بأحداثها المستقاة من مضامين وسائط الإعلام ونذكر بإختصار جزئيّات النزاعات وتوجّهات بوصلة المصالحة. في زمن تزداد فيه الحروب بالوكالة وتتسارع أسبابها ونتائجها.

لقد أصبحت بعض بقاع العالم ومنها العالم العربي، تعيش بين إنتعاش منافع هنا في ظلّ أزمة وهناك تمتد متغيّراتها شرقاً وغرباً وشمالاً وجنوباً وكأنّ حقلاً جديداً لجغرافية المنافع والأزمات قد ظهر في الآفاق.

دور جامعة الدول العربية: •
هل أصبحت جامعة الدول العربية بعيدة عمّا يجري على الأرض العربية؟ ولماذا لاتناقش مايحدث في العراق وسوريا ولبنان وليبيا واليمن والجزائر والقائمة تستمر؟

لقد وصلت أخبار الأحداث الساخنة الى كل بقاع الأرض بإستثناء جامعة الدول العربيّة، وكانّ السبل غير سالكة اليها ولها في أوقات وأحداث عربيّة حرجة. لقد أصبحنا نسمع عن السادة مارتن كرفشس في اليمن و جيمس جيفري في سوريا و في لبنان و غسان سلامه (مبعوث أممي منذ 2017)في ليبيا، أكثر ممّا نسمع عن حالة الطقس في عواصمنا وعمّا آلت اليه مناقشات في جامعة الدول العربيّة وفاعليّة أدوار دوائرها المختصة على ساحة الوطن الكبير. وفي العراق مثلاً، لقد أصدرت سفارات 16دولة أجنبيّة (ليس عربيّة) في العراق بياناً يدين الإعتداءات على المتظاهرين في المحافظات وجامعة الدول العربيّة لم تتحرّك بفاعليّة.

الأرض تتكلّم وتروي حكاياتها: •
في التجوال بين الزمان والمكان تخبرنا الأرض العربيّة حكاياتها في بقاع عديدة على الخارطةوبعدما كانت (الأرض بتتكلّم عربي) أصبحت تتكلّم لغات وهي مكتظّة ومختنقة بما تريد أن تقول.

يقول المهاتما غاندي (..سيبقى ما فعلته، لا ماقلته أو كتبته..) وهذا هو فعل له رد فعل في إطار فهم الحقوق والواجبات لمعاني الوطنيّة والإنسانيّة في كلّ الأوطان ومنها موطن المهاتما.وفي أرضنا العربيّة وحسبما تتوارده وسائط الإعلام، نرى ونسمع مايأتي:

ليبيا

ومثال في الخارطة هو مايحدث في ليبيا الآن. فبعد تعثّر اجتماع المصالحة بين الأطراف الليبيّة الذي تقرّر إنعقاده في موسكو بأيّام، تأتي (قمّة دوليّة) وتنعقد في برلين لتخرج في يوم 2020/1/19 وتتضمّن 55 بنداً في خمسة لقاءات وتشكيل لجان تضم عسكريين لتتابع الإجراءات مابعد إجتماع برلين. ومؤتمر برلين يقرّر أيضاً إستكمال المفاوضات بين الأطراف في جنيف في نهاية شهر شباط (فبراير) 2020.

ونشاط آخر هو قمّة أفريقيّة بشأن ليبيا تُعقد في الكونغو يوم 2020/1/29.

ويستمر المبعوث الأممي غسان سلامة في مكوكيّاته وتبرز خلافات بين فرنسا وتركيا حول تنفيذ مقررات اتفاق برلين بشأن ليبيا.

الجزائر

تضاهرات مستمرّة على مدى أكثر من خمسين إسبوعاً من أجل تغيير الدستور وملامح أنماط الحكم والحكومة بالرغم من إجراء الإنتخابات. التضاهرات التي نشير اليها هنا قد بدأت في شهر شباط (فبراير) من العام 2019.

ونضيف أيضاً، أن الجزائر إستضافت بعض إجتماعات لمصالحة الأطراف المتنازعة في ليبيا على مدى الأسابيع الفائتة.

اليمن

بعد خمس سنوات من الحرب الدامية هناك تتوالى أرقام قرارات الأمم المتحدة ومنها القرار 2216لأطراف النزاع الموقّعة على إتفاق ستوكهولم بمتابعة المتعوث السيد مارتن كرفثزس وما سيأتينا بالأنباء تباعاً.

سوريا

وفي سوريا يستمر صراع في مسارات الشأن السوري وكذلك إجتماعات جنيف للأطراف المتنازعة. وهناك أيضاً مسارات لعقد مؤتمرات في الإستانة وسوچيً لكي يتفق الجانبان الروسي والتركي في خارطة طريق سياسيّة للمرحلة التالية. وتفرز الأحداث هناك موالين لتركيا في بلدات سوريّةولكن المهم هو أمان شعبنا العربي السوري الذي كان وجهة لأنظار العالم وعسى الأيام أن يرجعن الأرض والإنسان مثلما كان!

الجغرافية والتاريخ

إنّ ماحدث وما يحدث هو صفحات من التاريخ في جغرافية الأرض العربيّة. وحين نسرد تاريخ مضى، فقد كان البابليّون هم من صنعوا أوّل خرائط للعالم وكان ذلك في القرن التاسع قبل الميلاد. وفي الأدبيّات المنشورة، فإنّ أبا زيد البلخي هو أول من وضع أطلس مناخي في العالم بكتابه(كتاب الأشكال) وكان ذلك في العام 921م.

وفي عالمنا الحالي وبدلاً من نقل تجارب البناء والمعرفة وتوحيد النسيج المجتمعي بين البلدان، أصبحت صورة الخرائط هي نسخ ونقل أنماط النزاعات والجفاء المجتمعي في أماكن معيّنة وإجراءات لتوطين نازحين من بلدانهم في أماكن أخرى.

وفي بعض الأحيان، تبرز اسباب النزاعات ومسبّبوها بوضوح لتؤدي مع مرور الوقت الى تباعد مجتمعي داخلي لتأتي بعض عناصر الأسباب وتدعو الى اجتماعات مصالحة ربما في أماكن قريبة من الأسباب وبعيدة عن الأرض الأم.

سطور الختام

تساقط الثلوج على بقاع بلدان عديدة هو صورة لتغيّر المناخ على سطح المعمورة من قطب الى قطب(مقالات سابقة في صحيفة الزمان). في نفس السياق، لاغرابة حين نقول أنّ جميع رقائق الثلج المتساقطة تكون مختلفة في الشكل ولا تتشابه أبداً بسبب عوامل التشكّل البلّوري لجزيئات الماء (غالباً ماتكون ست جزيئات) المكوّنة لها ومساراتها متأثّرة بالرطوبة ودرجة الحرارة (ثرموداينمك تساقط الثلوج).

□ اكاديمي عراقي

شهق الناس

(الدال) وما ندر

ياس خضير البياتي
الامارات

اكتشفت مؤخرا في فقه الفلسفة، وعلوم المصطلحات أن هناك أمية جديدة بدأت تنتشر مثل النمل الأبيض (الارضة) لتقتل حياتنا واحلامنا وعلومنا تحت لقب الدال بعد ان عرفنا سابقا الأمية الأبجدية، وحاضرا الامية التكنولوجية، حيث أصبحتا هماً، ومشكلة للكثيرين ممن لا يجيدون على ترجمتها وإفادة العباد منها، وهي ظواهر ما عادت تحتاج الى تفكيك رموزها واسرارها.

اليوم نحن امام ظاهرة أخطر، لا ترتبط بالأمية الأبجدية، ولا امية التكنولوجية ، هي أمية الدال وأخواتها، فهناك الدال الطائفية ،والدال السياسية، والدال المزورة، والدال الافتراضية ودال المباهاة، بل يمكن القول ان الدال أصبحت بدون دلالة علمية، ليس فيها لون ولا رائحة!

بالأمس كانت الدال دالاً بحق، برمزيتها ومضمونها، وحلم يراود الكثيرين، لكنه حلم صعب المنال، الا الذين عملوا لسنين طويلة من المثابرة والجهد لنيل هذا الاستحقاق، بينما اليوم يحصل عليها البعض دون تعب أو عناء، وهم قابعون خلف مكاتبهم ،أو من على أسرة النوم، تأتيهم عبر سماسرة يقومون بالترويج لها أو من خلال ضغوط السياسة في بعض اوطاننا المبجلة!

من المحزن حقا أن نرى اليوم التكاثر الغريب لشهادات الدكتوراه حتى بات من حقنا أن نخشى على مكانة هذه الدرجة العلمية بسبب كثرة الذين يحملونها بلا جدارة ولا استحقاق! لأن المشكلة أن ثقافتنا الشرقية تحلم بالدال أكثر من حلمها بالخبز والديمقراطية، فهم يتعلقون بأهداب الألقاب، ولا يرون لأنفسهم حضوراً إلا من خلالها، وهي عادة مرتبطة بالوجاهة الاجتماعية أكثر من مناحي المعرفة والبناء، حتى لواستمدها من مال وفير أو ألقاب كثيرة.

نحن حقا امام ظاهرة خطيرة تستوجب محاربتها، بل تستوجب ايضا ان نطرح على أنفسنا تساؤلاً أخر عن وجود مكتبات معلق عليها لافته مكتوب عليها (لدينا من يكتب بحوث الماجستير والدكتوراه)، وهي مشكله فادحة وخطيرة في نفس الوقت، لأنك اليوم تستطيع ان تكون (دالا) بالمال تشتري ما تريد دون تعب وعناء، بل أن بعض المواقع الالكترونية تعلن بأنها تقبل بنظام الأقساط!

أخوات الدال كثيرة هذه الأيام، وهي على كثرتها تبدو أحيانا مضحكة ومبكية في آن واحد، فهناك دال التزوير ودال السياسة، ودال الأمية، ودال الطائفية التي هي أبشع الأخوات شكلا ومضمونا، وهي ماركة اليوم، وأكثرها شيوعا في اوطان العربان، ولا سيما الأوطان االتي تتناسل فيها فيروسات الطائفية والجهل، وتعيش عليها وجودا وحياة! لذلك لا عجب اليوم، اننا نجد اليوم في أوطاننا جيوشا من حملة (الدال المزورة)، يتقدمون الصفوف، ويحكمون النخبة العلمية الرصينة، ويتكاثرون كالبكتريا في مجالس النواب والمحافظات واجهزة الدولة والجامعات والرئاسات بأنواعها.

لقد انتهت أيام البيض والبطاطا المسلوقة لصنع أختام التزوير، وانتهى عصر سوق مريدي وحلت محلها شركات وشخصيات تعتمد على برامج تصميم إلكترونية لصنع الأختام ولوازم التزوير، وكذلك استخدام برامج الفوتوشوب والكوريل في أنجاز الوثائق المطلوبة وبسرعة قياسية، وبأعداد ضخمة وبدقة متناهية يصعب اكتشافها.

أن ظاهرة وجود الشهادات العليا في بلد مثل العراق ليس غريبا، لكن الغريب هو ظهور الأعداد الهائلة التي تتفنن في صناعة الشهادات، بل تبرر وجودها، تحت تهديد المؤسسات الدينية والطائفية(باسم الدين باكونا الحرامية). فلا عجب أن يكون قادة العراق يحملون شهادة المعاهد الدينية والحوزات والجامعات الإسلامية ذات الأيديولوجيات المناهضة للعلم والتطور، ولاعجب أيضا ان نرى وزيرا للتعليم العالي يحمل شهادة مزورة من هذه المؤسسات الدينية، ونجد وزيرا للتربية يفتخر بأنه خريج هذه المعاهد، وان أطروحته للدكتوراه كانت في حب الحسين!

أنظروا الى جامعاتنا، وعناوين الدراسات العليا فيها، فأنك تجد العجب في كل الشهور، وليس في شهر رجب فقط كما يقولون، عناوين تستحضر الماضي وشخوصه بلغة الجهل والتعصب، انها تخرج جيوشا من شهادات (الدال) تحت لافتات وعنوانين مخزية، ونبش لقمامات نتنة بأفكارها الجاهلية، فقد صنع لنا هؤلاء (الدالون)، قبورا للعلم، كأننا نرى كهوفا مظلمة، وليست جامعات للتنوير. فما هو الشيء الذي يضيفه (فلان الفلاني) القادم من تاريخ الجواري والقتل والنحر، لحركة المجتمع الجديد، والتطور والتحديث، الا ثقافة الكراهية والتعصب والتلذذ بالقتل، وهذا ما يجعلنا اليوم أكثر خوفا على مستقبل الأجيال القادمة عندما تدخل هذه الكهوف (الجامعية) الممتلئة بجيوش الباحثين عن تدوير مآسي وقمامات التاريخ.

لا شك ان ما تعانيه الدراسات العليا اليوم، هو انعكاس للجهل والتزوير والفساد الذي تمارسه السلطة، وامية الأحزاب الإسلامية في قيادتها للمؤسسات التعليمية، لأنها نفسها محملة بعقد التاريخ المريض، وتحمل ايديولوجيات تهدف الى اجتثاث الواقع، وفرض رؤاها، ولو بالإقصاء والقتل والخطف والعنف والإرهاب، مما انعكست هذه الثقافة المدمرة على مؤسسات التعليم، كأنها وباء قاتل يصيب خلايا العلم، وماتبقى من امل. لهذا يجتث اليوم علماء الجامعات ونخبها الريادية، ومؤسسوها باسم قانون التقاعد الجديد من اجل بناء حاضنات للجهل، ويورانيوم لقتل التنوير، وتدميرها بطقوس الجاهلية الأولى. أغرب ما نشاهده في أوطان الطائفية والموت والقتل اليوم، أن أصحاب الدال هم الأكثر طائفية وتعصبا من عامة الناس، فقد تأسست نخب منهم يؤسسون لدولة الطوائف والقبائل ويرسخونها بعقول الأجيال الجديدة، بل أن بعضهم صار (دالا) طائفيا بامتياز! بل لا ندري حسب قول أحد الكتاب هل هذه الدكتوراه التي اخذها صاحبها هي دكتوراه عرفي ام دكتوراه متعة؟ وهل شهادته صادرة من جامعات ومعاهد حقيقية، أم أنها بقالة مثل بقالة بلدنا التي يديرها باعة الخضروات والسبح والبلبي!

□ اكاديمي عراقي